

الجوانب النحوية في القراءات القرآنية سورة الكهف نموذجاً

أ.حورية عيب

أستاذة بكلية العلوم الإسلامية

- جامعة الجزائر-

تتناول هذه الدراسة القراءات القرآنية في سورة الكهف، وتركز على الجوانب النحوية التي تشكل الأساس في اختلاف قراءة عن قراءة أخرى وذلك لتبيين ما ينتج عن تعدد القراءات القرآنية من اختلاف في التوجيه الإعرابي في القضايا النحوية، وللكشف عن بعض وجوه إعجاز القرآن الكريم وثناء أسلوبه بالمعاني، ويشمل هذا التوجيه سبع آيات قرآنية احتوت على تغير إعرابي في القراءة هي: 5، 25، 26، 39، 44، 88، 102.

- الآية الخامسة وهي قوله تعالى (كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ) (1)
ذكر الفراء أن أصحاب عبد الله بن مسعود قرأوا قوله تعالى: "كَلِمَةً"
من هذه الآية الكريمة نصباً باضمار الفاعل، وأن الحسن البصري قرأها
بالرفع على الفاعلية وكذا بعض أهل المدينة (2).

كما أوضح الطبري اختلاف القراء في قراءة هذه الآية الكريمة مبيناً أنه قرأ عامة قراء المدينة والكوفة والبصرة «كبرت كلمة» بنصب «كلمة» على معنى: كبرت مقالتهم التي قالوها كلمةً على التمييز كما يقال: نعم رجلاً عمرو. وأشار أن بعض نحويي أهل البصرة يقول: نُصبت «كلمة» لأنها في معنى: أكبرُ بها كلمة كما قال جل ثناؤه: «وساعت مرتفقاً»⁽³⁾، وأوضح الطبري أن بعض المكيين كان يقرأ «كبرت كلمة» رفعا، كما يُقال: عظم قولك وكبر شأنك، فلا اضمار في هذه القراءة لأن «كلمة» هي الفاعل، ثم ذهب إلى أن الصواب من تينك القراءتين قراءة من قرأ «كبرت كلمة» نصبا لإجماع الحجة من القراء عليها، وتأويلها: عظمت الكلمة كلمةً تخرج من أفواه هؤلاء القوم الذين قالوا: اتخذ الله ولداً والملائكة بنات لله⁽⁴⁾.

وعلى هذا، فإن قوله تعالى: «كبرت كلمة» قرىء بالنصب وبالرفع، أما النصب فقراءة الجمهور، ونصبه على التمييز، والفاعل مضمّر تقديره: كبرت مقالتهم «اتخذ الله ولداً»⁽⁵⁾. وفي هذا معنى التعجب قدره الأخفش⁽⁶⁾: أكبرُ بها كلمةً، وشبّهه بقوله تعالى: «وساعت مرتفقاً»⁽⁷⁾ وقد ذكر هذا الطبري كما سبق بيانه، وقدره الزمخشري⁽⁸⁾ وأبو حيان الأندلسي⁽⁹⁾: ما أكبرها كلمة! وقوله تعالى: «تخرج من أفواههم» صفة «للكلمة» استعظاماً لإجترانهم على النطق بها وإخراجها من أفواههم⁽¹⁰⁾.

وذهب الزجاج إلى أن «كلمة» منصوبة على الحال كما أن «مقتا» في قوله تعالى: «كبر مقتا عند الله أن تقولوا»⁽¹¹⁾ حال، لأن إضمار الفاعل

الذي يعود على اتّخاذ الولد لا يجعله بمنزلة «نعم»، لأنّ فاعل «نعم» لا يكون معهودًا⁽¹²⁾.

أمّا رفع «كلمة»، فقد قرأ بها يحيى بن يعمر والحسن البصري وابن محيصة وابن أبي إسحاق والثقفى والأعرج-بخلاف-وعمر بن عبيد⁽¹³⁾ وهي قراءة مجاهد أيضا⁽¹⁴⁾.

ووجه الرفع في هذه القراءة أنّ «كلمة» فاعل «كبرت» بمعنى: عظمت كلمتهم وهي قولهم: «اتخذت الله ولدًا⁽¹⁵⁾ وقد سبق ذكره، وعلى هذا فلا إضمار في الفعل «كبرت».

- الآية الخامسة والعشرون وهي قوله تعالى: «ولبثوا في كهفهم ثلاث مائة سنين وازدادوا تسعًا»⁽¹⁶⁾.

أشار الفراء إلى أن كثيرًا من القراء يقرأون قوله تعالى: «ثلاث مائة سنين» من هذه الآية الكريمة بتنوين «مائة» ونصب «سنين» على تقدير: ولبثوا في كهفهم سنين ثلاثمائة، فينصبون «سنين» بالفعل على التفسير، ثم يبيّن الفراء أنّ من العرب من يقرأ ذلك بالإضافة، فيضع السنين في موضع سنة، فهي حينئذٍ مجرورة⁽¹⁷⁾.

وأكد الطبري قول الفراء ذلك، فذكر أنّه قرأ عامة قراء المدينة والبصرة وبعض الكوفيين «ثلاثمائة سنين» بتنوين «مائة»، بمعنى: ولبثوا في كهفهم سنين ثلاثمائة، وقرأ عامة قراء أهل الكوفة «ثلاث مائة سنين» بالإضافة «ثلاثمائة» إلى «السنين» غير متّون، ورأى أنّ أولى القراءتين في ذلك بالصواب قراءة من قرأ «ثلاث مائة» بالتنوين، وذلك أنّ العرب إنّما

تضيف المائة إلى ما يفسرها إذا جاء تفسيرها بلفظ الواحد كقولهم:
 عندي ثلاثمائة درهم، وعندي مائة دينار، لأنّ المائة والألف عدد كثير،
 والعرب لا تفسّر ذلك إلا بما كان بمعناه في كثرة العدد، والواحد يؤدي
 عن الجنس، وليس ذلك للقليل من العدد، وإن كانت العرب ربّما
 وضعت الجمع القليل موضع الجمع الكثير، وليس ذلك بالكثير، وأمّا إذا
 جاء تفسيرها بلفظ الجمع فإنّها تتّون فتقول: عندي ألف دراهم، وعندي
 مائةً دنانير⁽¹⁸⁾.

كما بيّن ابن مجاهد هذا الاختلاف في القراءة، فذكر أنّه قرأ ابن كثير
 ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر: «ثلاثمائة سنين» منوناً، وقرأ حمزة
 والكسائي: «ثلاثمائة سنين» مضافاً غير منون⁽¹⁹⁾.

وعلى هذا فتنون «مائة» قراءة الجمهور، والحجّة لمن أثبت التنوين أنّه
 نصب «سنين» بقوله تعالى: «ولبثوا»، ثمّ أبدل «ثلاثمائة» منها، وكأنّه قال:
 ولبثوا سنين ثلاثمائة⁽²⁰⁾، فيكون من التقديم والتأخير، فقدم الصفة على
 الموصوف، فتكون «سنين» على هذا بدلاً⁽²¹⁾، أو عطف بيان⁽²²⁾، وقيل على
 التفسير والتمييز⁽²³⁾.

والتنوين في «مائة» يستبعد الإضافة إلى الجمع، لأنّ أصل هذا العدد
 كما بين الطبري سابقاً أن يضاف إلى واحد بيّن جنسه.

أمّا القراءة الثانية، فهي بإضافة «مائة» إلى «سنين» وترك التنوين كما
 سبق ذكره، وقد قرأ بها حمزة والكسائي من القراء السبع⁽²⁴⁾ وهي قراءة
 خلف كذلك⁽²⁵⁾ وجه الإضافة في هذه القراءة وضع الجمع موضع المفرد

في التمييز⁽²⁶⁾، أي أنهم أضافوا «مائة» إلى الجمع، فأتوا بالعدد على وجهه وأضافوه على خصّه بالمفسّر مجموعًا على أصله، لأنّ إجماع النحويين على أنّ الواحد المفسّر عن العدد معناه الجمع⁽²⁷⁾، وإذا كان قوم⁽²⁸⁾ قد قالوا إنّ هذه قراءة ليست مختارة، لأنّ العرب إذا أضافت هذا الجنس أفردت، فإنّ أبا زرعة قد ردّ عليهم معتبرا إياها قراءة مختارة ومبيّنا أنّ حجة قارئها أنهم أتوا بالجمع بعد قوله: «ثلاثمائة» على الأصل، لأنّ المعنى في ذلك الجمع وذلك أنّك إذا قلت: عندي مائة درهم، فالمعنى: مائة من الدراهم، والجمع هو المراد من الكلام، والواحد إنّما اكتفي به من الجمع إذا قيل ثلاثمائة سنةٍ وثلاثمائة رجل، لأنّ الواحد ها هنا يؤدّي على معنى الجمع بذكر العدد قبله، فعاملوا الأصل الذي هو مراد المتكلم ولم يكتفوا بالواحد من الجمع هذا مذهب قطرب، وقال الكسائي: العرب تقول: أقيمت عنده مائة سنة ومائة سنين⁽²⁹⁾، وقال مكّي بن أبي طالب إنّ «سنة» بمعنى «سنين» لا اختلاف في ذلك، فحمل الكلام على المعنى، وهذا حسن في الاستعمال قليل في القياس، لأنّ الواحد في الاستعمال أحق من الجمع، فإنّما يبعد هذا الوجه من جهة قلة الاستعمال وإلّا فهو الأصل⁽³⁰⁾ واعتبر العكبري هذه القراءة ضعيفة⁽³¹⁾، ويقصد بذلك القلة والندرة في هذا الاستعمال الذي خالف فيه القرآن الكريم قواعد النحاة النسبية، وهذا دليل على إعجازه وعلى أنّه يعلو على قوانينهم.

- الآية السادسة والعشرون، وهي قوله تعالى: «ما لهم من دونه من وليّ

ولا يشركُ في حكمه أحدًا»⁽³²⁾.

ذهب الفراء إلى أن قوله تعالى: «ولا يشرك» يرفع إذا كان بالياء على تقدير: وليس يشرك، ويجزم على النهي⁽³³⁾، وبين ابن مجاهد أن القراء جميعهم قرأوا «ولا يشرك» بالياء والرفع غير ابن عامر، فإنه قرأ «ولا تشرك» بالتاء جزماً⁽³⁴⁾.

والحجة لمن قرأه بالياء والرفع أنه جعله خبراً عن الله تعالى وجعل (لا) فيه بمعنى (ليس) على تقدير: ليس يشرك في حكمه أحداً، والمعنى ليس يشرك الله في حكمه أحداً⁽³⁵⁾ في حكمه بمعنى: في قضائه⁽³⁶⁾ أما قراءة ابن عامر بالتاء جزماً، -وقرأ بها الحسن البصري⁽³⁷⁾ وأبو رجاء وقتادة والجحدري⁽³⁸⁾ وأبو حيوة وزيد وحميد بن يعقوب والجعفي واللؤلؤي عن أبي بكر كذلك-⁽³⁹⁾، فالحجة فيها أنه قصد الرسول (، ووجهه إلى غيره، وجعل (لا) للنهي، فجزم الفعل بها، ويقوي هذه القراءة بالتاء ما بعده «واتل ما أوحى»، والمعنى: «لا تنسب أحداً إلى علم الغيب»⁽⁴⁰⁾.

-الآية «التاسعة والثلاثون وهي قوله تعالى: ﴿إِنْ تَرَوْا قُلُوبَكُمْ

مَالًا وَّوَالِدًا﴾⁽⁴¹⁾.

ذكر الفراء أن قوله تعالى: «أقلّ» في هذه الآية الكريمة منصوب على اعتباره عماداً⁽⁴²⁾، وجوز رفعه بجعله اسماً، وبين أن القراءة بهما جائزة⁽⁴³⁾. وأكد الطبري ما ذكره الفراء من أن «أقلّ» تنصب إذا كان «أنا» عماداً وترفع إذا اعتبر اسماً، وبين أن النصب قراءة الأمصار⁽⁴⁴⁾.

إن نصب «أقلّ» قراءة الجمهور باعتباره مفعولاً ثانياً للفعل «ترن» الذي يعد من أفعال القلوب أي: إن «رأى» علمية لا لوقوع «أنا»

فصلاً⁽⁴⁵⁾، وذهب سيويوه إلى أن (أنا) تعرب فصلاً وصفة⁽⁴⁶⁾، وأشار أبو جعفر النحاس إلى أنها فاصلة لا موضع لها من الإعراب⁽⁴⁷⁾، وجوّز أن تكون (أنا) في موضع نصب توكيداً للضمير المتكلم الياء في «ترن»⁽⁴⁸⁾ إلاّ أنه حذف، لأنّ الكسرة تدل عليه، وإثباته جيّد بالغ وهو الأصل لأنّه الاسم على الحقيقة⁽⁴⁹⁾، كما سوّغ أبو حيان الأندلسي أن تكون «رأى» هنا بصرية و«أنا» توكيداً للضمير في «ترن» المنصوب فيكون «أقل» حالاً⁽⁵⁰⁾.

وجاز وهنا أن تكون «أنا» فصلاً لوقوعها بين معرفة ونكرة تقارب المعرفة، فالمعرفة الضمير الياء في قوله «ترن» والنكرة التي تقارب المعرفة قوله تعالى: «أقل»، لأنه قرب من المعرفة لتعلّق قوله «منك» به، وهو منصوب لأنه المفعول الثاني للفعل «ترن» كما سبق بيانه.

أمّا القراءة الثانية برفع «أقل»، فقد قرأ بها عيسى بن عمر على جعل «أنا» مبتدأ و«أقل» خبره، والجملة في موضع المفعول الثاني للفعل «ترن»، والمفعول الأول الياء المحذوفة⁽⁵¹⁾.

- الآية الأربعة والأربعون وهي قوله تعالى: «هنالك الولاية لله الحقّ هو خير ثواباً وخير عقباً»⁽⁵²⁾.

ذهب الفراء إلى أن قوله تعالى: «الحقّ» في هذه الآية الكريمة يرفع على اعتباره نعتاً للولاية، وأنّ قراءة أبي: «هنالك الولاية الحقّ لله» تقوّي هذا الرفع، وسوّغ خفض «الحقّ» على اعتباره نعتاً من لفظ الجلالة (الله)⁽⁵³⁾.

وأكد الطبري ما ذكره الفراء، مبيناً أن عامة قرّاء المدينة والعراق قرأوا «الحق» خفضاً على توجيهه إلى أنه من نعت الله وإلى أن معنى الكلام: هنالك الولاية لله الحقّ ألوهيته، وأن بعض أهل البصرة وبعض متأخري الكوفيين قرأوا «لله الحقّ» برفع «الحقّ» توجيهاً منهما إلى أنه من نعت «الولاية»⁽⁵⁴⁾.

كما تناول ابن مجاهد هذه الآية الكريمة بالدراسة مؤكّداً اختلاف القراء في قراءتها، فذكر أنه قرأ ابن كثير ونافع وابن عامر وعاصم «الولاية» بفتح الواو، «لله الحقّ» خفضاً، وقرأ حمزة «الولاية لله الحقّ» بفتح الواو وضمّ القاف، وقرأ علي بن حمزة الكسائي: «هنالك الولاية» كسرًا، «لله الحقّ» بضمّ القاف، وقرأ أبو عمرو «الولاية لله الحقّ» بفتح الواو وضمّ القاف⁽⁵⁵⁾.

وعلى هذا، فالقراءة الأولى بنخفض «الحقّ» قراءة ابن كثير ونافع وابن عامر وعاصم وحمزة من السبعة، وخرجت على أن «الحقّ» نعت لله، و«هنالك» إشارة إلى يوم القيامة⁽⁵⁶⁾، وتكون ملغاة فيصبح العامل في «هنالك» الاستقرار الذي قام قوله تعالى: «لله» مقامه⁽⁵⁷⁾.

أما القراءة الثانية برفع «الحقّ»، فهي قراءة أبي عمرو والكسائي من السبعة، وقرأ بها حميد والأعمش وابن أبي ليلى وابن منذر واليزيدي وابن عيسى الأصبهاني⁽⁵⁸⁾. فتكون «الولاية» مبتدأ، و«هنالك» خبره، و«الحقّ» نعت للولاية، والعمل في قوله تعالى: «هنالك» الاستقرار المحذوف الذي قام «هنالك» مقامه، ويجوز أن يكون «لله» خبراً للولاية⁽⁵⁹⁾.

وقيل إن جعله خبراً آخر أولى من جعله صفة لما فيه من الفصل بين الصفة والموصوف، وأما على قراءة «الحق» بالخفض على أنه صفة لله فلا يكون فيه ذلك الفصل⁽⁶⁰⁾.

وهناك قراءة ثالثة لكلمة «الحق» بالنصب، قرأ بها أبو حيوة وزيد بن علي وعمرو بن عبيد وابن أبي عبله وأبو السمال ويعقوب عن عصمة عن أبي عمرو⁽⁶¹⁾، ووجه الزمخشري النصب في هذه القراءة الشاذة على التأكيد كما يقال: هذا عبد الله الحق لا الباطل⁽⁶²⁾.

- الآية الثامنة والثمانون وهي قوله تعالى: «وَأَمَّا مَنْ آمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُ جِزَاءٌ الْحَسَنَى»⁽⁶³⁾.

ذهب الفراء إلى أن قوله تعالى: «فله جزاء الحسنى» من هذه الآية الكريمة يقرأ بنصب الجزاء على التفسير أي التمييز، وجوز أن يكون «جزاء» مضافاً إلى الحسنى، وذكر وجهاً آخر وهو أن يكون «الحسنى» مرفوعاً وكذا «جزاء» مع التنوين، وبين أن هذا الوجه لم يقرأ به⁽⁶⁴⁾.

وأكد الطبري اختلاف القراء في قراءة هذه الآية الكريمة، فذكر أنه قرأ عامة قراء أهل المدينة وبعض أهل البصرة والكوفة: «فله جزاء الحسنى» برفع الجزاء وإضافته إلى الحسنى، ولهذه القراءة وجهان من التأويل: أحدهما: أن يجعل «الحسنى» مراداً بها إيمان الإنسان وأعماله الصالحة، فيكون معنى الكلام إذا أريد بها ذلك: وأما من آمن وعمل صالحاً فله جزاؤها يعني جزاء هذه الأفعال الصالحة، والوجه الثاني أن يكون معنياً بالحسنى الجنة وأضيف الجزاء إليها كما في قوله تعالى: «ولدار الآخرة

خير⁽⁶⁵⁾. والدار هي الآخرة كما في قوله تعالى: ﴿وَذَلِكَ بِدِينِ الْقِيَمَةِ﴾⁽⁶⁶⁾. والدين هو القيم، وقرأ آخرون: «فله جزاء الحسنى» بمعنى: فله الجنة جزاء، فيكون «الجزاء» منصوباً على المصدر بمعنى: يجازيهم جزاء الجنة⁽⁶⁷⁾.

كما تعرض ابن مجاهد لاختلاف القراء في قراءة هذه الآية الكريمة مبيناً أنه قرأ ابن كثير ونافع وعاصم في رواية أبي بكر وابن عامر وأبو عمرو «فله جزاء الحسنى» مضافاً مرفوعاً، وقرأ حمزة والكسائي وحفص عن عاصم: «جزاء الحسنى» منوناً منصوباً⁽⁶⁸⁾.

فالحجة لمن قرأ بالرفع والإضافة أنه رفع «الجزاء» بالابتداء وأضافه إلى «الحسنى»، وقوله «له» الخبر، يريد به: فجزاء الحسنى له، والحسنى هنا بمعنى الإحسان والحسنات⁽⁶⁹⁾ فيقدر: فله جزاء إحسانه أي له جزاء الأعمال الحسنى، ويحتمل أن يجعل «الحسنى» الجنة ويكون الجزاء مضافاً إليها،⁽⁷⁰⁾ وقيل «الحسنى» في موضع رفع على البدل من «جزاء» فحذف التنوين لالتقاء الساكنين، و«الحسنى» على هذا هي الجنة⁽⁷¹⁾.

أما قراءة نصب «جزاء» بالتنوين، فوجه النصب فيها إما على التفسير أي التمييز وهو قول الفراء كما سبق ذكره، أو على المصدر كما ذهب إليه الطبري.

- الآية الثانية بعد المائة وهي قوله تعالى: ﴿أَفْحَسِبَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ يَتَّخِذُوا عِبَادِي مِنْ دُونِي أَوْلِيَاءَ﴾⁽⁷²⁾.

بيّن الفراء أنّ قوله تعالى: «أفحسب» من هذه الآية الكريمة قرأه أصحاب عبد الله بن مسعود ومجاهد بكسر السين على أنه فعل ماضٍ عمل النصب في «أن يتخذوا»، وأن علي بن أبي طالب قرأه «أفحسب» بإسكان السين على أنه اسم مبتدأ عمل الرفع في قوله تعالى: «أن يتخذوا»⁽⁷³⁾.

إن قراءة «أفحسب» بكسر السين هي قراءة العامة على أنه فعل ماضٍ ناسخ ينصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، وقد سد «أن يتخذوا» مسدّ المفعولين⁽⁷⁴⁾، ويدل على أن «حسب» هنا بمعنى «ظنّ» قراءة ابن مسعود: «أفظن الذين كفروا»⁽⁷⁵⁾. أمّا قراءة «أفحسب» بإسكان السين، فقد قرأ بها علي بن أبي طالب وابن عباس -عليهما السلام- وابن يعمر والحسن ومجاهد وعكرمة وقتادة وابن كثير بخلاف ونعيم بن ميسرة والضحاك ويعقوب وابن أبي ليلى⁽⁷⁶⁾، وأول الزمخشري هذه القراءة بـ: أفكافيهم ومحسبهم أن يتخذوا أولياء، على الابتداء والخبر أو على الفعل والفاعل، لأن اسم الفاعل إذا اعتمد على الهمزة ساوى الفعل في العمل كقولك: أقاتم الزيدان، واعتبرها قراءة محكمة جيدة على معنى أن ذلك لا يكفيهم ولا ينفعهم عند الله كما حسبوا⁽⁷⁷⁾.

وذهب أبو حيان الأندلسي إلى أن «حسب» مبتدأ، و«أن يتخذوا» خبره، ولم يجوّز ما ذكره الزمخشري من أن «حسب» عاملة عمل الفعل، لأنها ليست باسم فاعل، ولا يلزم من تفسير شيء بشيء أن تجري عليه جميع أحكامه⁽⁷⁸⁾.

وبهذه الآية الكريمة وما احتوت عليه من قراءات أنهى كلامي هذا موضحة أن توجيه القراءات نحوياً له أهمية كبرى في الكشف عن معاني القراءات المختلفة ودلالاتها وأنّ القراءات القرآنية تعدّ مصدراً مهماً لكثير من العلوم الإسلامية واللغوية منها علم النحو، وأنّ القراء كانوا يستعينون بتوجيهات النحاة وقواعدهم لتوثيق ما يقرأون بالدراية، كما كان النحاة يستعينون بمسندات القراء لتوثيق ما يوجهون بالرواية، بمعنى إن القراء كان اعتمادهم على السند والرواية بينما كان اعتماد النحاة في الغالب على القياس والرواية، كما أبين أنني اعتمدت في دراسة سورة الكهف على الفراء ابتداءً كونه أول من ألف في نحو القراءات في معانيه¹ وهو معدود في طبقات القراء² بل إن الكوفيين هم أول من ألف في هذا الاتجاه إذ سلكوا طريق التعميد على نحو القراءات كما فعل الفراء في معانيه.

وعلى هذا أقول إن علم القراءات من العلوم التي ينبغي الاعتماد عليها في دراسة العربية الفصحى، لأن روايتها هي أوثق الشواهد وأوكدها.

كما أنني اعتمدت في كتابه الآيات القرآنية على رواية ورش عن نافع. وفي الأخير، أرجو أن أكون قد وفقت فيما إليه قصدت وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الهوامش

- 1 - الكهف: 5.
- 2 - معاني القرآن، الفراء، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، دار السرور، ج 2، ص 134.
- 3 - الكهف: 29.
- 4 - جامع البيان في تفسير القرآن، ابن جرير الطبري، دار الكتب العلمية، ط 2، بيروت، لبنان، 1418هـ-1997م، ج 8، ص 176.
- 5 - مشکل إعراب القرآن، مكّي بن أبي طالب، حققه وعلق عليه ياسين محمد السواس، ط 3، دار اليمامة، دمشق، بيروت، 1423هـ-2002م، ص 413.
- وانظر: الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، الزمخشري، تحقيق وتعليق موسى عامر، مراجعة الطبع الدكتور شعبان محمد اسماعيل، ط 2، دار المصنف، ط 2، القاهرة، 1397هـ-1977م، ج 3، ص 198. وإملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات، العكبري، راجعه وعلق عليه نجيب الماجدي، ط 1، الدار النموذجية، صيدا، بيروت، 1423هـ-2002م، ص 348. والجامع لأحكام القرآن، القرطبي، ط 5، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1417هـ-1996م، مج 5، ج 10، ص 229. وتفسير البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، تحقيق وتعليق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي معوض، شارك في تحقيقه الدكتور زكريا عبد المجيد التونسي والدكتور أحمد التجولي جمل، قرظه الدكتور عبد الحي الفرماوي، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1413هـ-1993م، ج 6، ص 96.
- 6 - معاني القرآن، الأخفش الأوسط، حققه فائز فارس، ط 1، الكويت، 1400هـ-1979م، ج 2، ص 394.
- 7 - الكهف: 29.
- 8 - الكشاف: ج 3، ص 198.
- 9 - تفسير البحر المحيط: ج 6، ص 95.
- 10 - الكشاف: ج 3، ص 198. وانظر: تفسير البحر المحيط، ج 6، ص 95.
- 11 - الصف: 3.
- 12 - انظر: إعراب القرآن، الزجاج، تحقيق ودراسة إبراهيم الأبياري، ط 3، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، 1406هـ-1986م، ج 1، ص 293.
- 13 - المختص في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جني، تحقيق علي النجدي وانصف وعبد الحلیم وعبد الفتاح اسماعيل شلبي، القاهرة، مصر، 1386هـ-1969م، ج 2، ص 24. وانظر: إعراب القرآن للنحاس، تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد، ط 3، عالم الكتب، بيروت، لبنان، 1409هـ-1988م، ج 2، ص 447، 448. والجامع لأحكام القرآن، مج 5، ج 10، ص 229، 230. وتفسير البحر المحيط، ج 6، ص 96.
- 14 - إعراب القرآن، النحاس، ج 1، ص 293.

- وانظر: الجامع لأحكام القرآن، مج 5، ج 10، ص 229.
- 15- إعراب القرآن، النحاس، ج 2، ص 448.
- وانظر: معاني القرآن، الأخفش، ج 2، ص 393. والمحتسب، ج 2، ص 24.
- ومشكل إعراب القرآن، ص 413، والكشاف، ج 3، ص 96، ص 198.
- 16- الكهف: 25.
- 17- انظر: معاني القرآن، الفراء، ج 2، ص 138.
- 18- جامع البيان، ج 8، ص 211، 212.
- 19- السبعة في القراءات، ابن مجاهد، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1972م، ص 389، 390.
- وانظر: حجة القراءات، أبو زرعة، حققه وعلق حواشيه سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، ط 1، بيروت، لبنان، 1394هـ-1974م، ص 414. وإعراب القراءات السبع وعللها، ابن خالوية، حققه وقدم له الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط 1، القاهرة، 1413هـ-1992م، ج 1، ص 389. والتيسير، أبو عمرو الداني، غني بتصحيحه أوتور تول، استانبول، 1930، ص 143. والنشر في القراءات العشر، ابن الجزري، أشرف على تصحيحه ومراجعته الأستاذ علي محمد الضياع، دار الفكر، ج 2، ص 210. وإتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، الدمياطي، وضع حواشيه الشيخ أنس مهرة، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1419هـ-1998م، ص 365.
- 20 - الحججة في القراءات السبع، ص 223.
- 21- الجامع لأحكام القرآن، مج 5، ج 10، ص 252.
- 22- إعراب القرآن، النحاس، ج 2، ص 453، 454.
- وانظر: إعراب القراءات السبع وعللها، ج 1، ص 389، ومشكل إعراب القرآن، ص 416. والجامع لأحكام القرآن، مج 5، ج 10، ص 252.
- 23 - الكشاف، ج 3، ص 250.
- وانظر: الجامع لأحكام القرآن، مج 5، ج 10، ص 252.
- 24 - السبعة في القراءات، ابن مجاهد، ص 389.
- 25 - النشر في القراءات العشر، ج 2، ص 210.
- وانظر: إتحاف فضلاء البشر، ص 365.
- 26 - الكشاف، ج 3، ص 204.
- 27 - الحججة في القراءات السبع، ص 223.
- 28 - منهم الطبري كما سبق ذكره.
- 29 - حجة القراءات، أبو زرعة، ص 414.

- 30 - مشكل اعراب القرآن، ص 414.
- 31 - املاء ما من به الرحمن، ص 350.
- وانظر: التبيان في اعراب القرآن، العكبري، تحقيق علي محمد الجاوي، ط2، دار الجليل، بيروت، لبنان، 1407هـ - 1987م، ج2، ص 844.
- 32 - الكهف: 26.
- 33 - معاني القرآن، الفراء، ج 139.
- 34 - السبعة في القراءات، ص 390.
- وانظر: حجة القراءات، أبو زرعة، ص 415. وإعراب القراءات السبع وعللها، ج 1، ص 393. والتيسير، الداني، ص 143. والجامع لأحكام القرآن، مج 5، ج 10، ص 252. وتفسير البحر المحيط، ج 6، ص 113. والنشر في القراءات العشر، ج 2، ص 310. وإتحاف فضلاء البشر، ص 365.
- 35 - الحجة في القراءات السبع، ص 223.
- وانظر: إعراب القراءات السبع وعللها، ج 1، ص 393. والتبيان في إعراب القرآن، ج 2، ص 844. والجامع لأحكام القرآن، مج 5، ج 10، ص 252.
- 36 - الكشاف، ج 3، ص 204.
- 37 - المرجع نفسه.
- 38 - الجامع لأحكام القرآن، مج 5، ج 10، ص 252.
- 39 - تفسير البحر المحيط، ج 6، ص 113.
- 40 - حجة القراءات، أبو زرعة، ص 415.
- وانظر: الحجة في القراءات السبع، ص 223. وإعراب القراءات السبع وعللها، ج 1، ص 393.
- 41 - الكهف: 39.
- 42 - وضمير فصل عند البصريين.
- 43 - معاني القرآن، الفراء، ج 2، ص 145.
- 44 - جامع البيان: ج 8، ص 225.
- 45 - تفسير البحر المحيط، ج 6، ص 223.
- 46 - الكتاب، سيبويه، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، ط 1، دار الجليل، بيروت، لبنان، 1411هـ - 1991م، ج 2، ص 392.
- 47 - إعراب القرآن، ج 2، ص 457.

- وانظر: مشكل إعراب القرآن، ص 417. والبيان في غريب إعراب القرآن، ابن الأنباري، ضبطه وعلق على حواشيه بركان يوسف هبؤد، دار الأرقم، بيروت، لبنان، ج 2، ص 88. والتبيان في إعراب القرآن، ج 2، ص 848. والجامع لأحكام القرآن، مج 5، ج 10، ص 265.
- 48- إعراب القرآن، النحاس، ج 2، ص 457.
- وانظر: مشكل إعراب القرآن، ص 417. والتبيان في إعراب القرآن، ج 2، ص 848. وتفسير البحر المحيط، ج 6، ص 123.
- 49- الجامع لأحكام القرآن، مج 5، ج 10، ص 265.
- 50 - تفسير البحر المحيط، ج 6، ص 123.
- 51 - إعراب القرآن، النحاس، ج 2، ص 457.
- وانظر: تفسير البحر المحيط، ج 6، ص 123.
- 52 - الكهف: 44.
- 53 - معاني القرآن، الفراء، ج 2، ص 146.
- 54 - جامع البيان، ج 8، ص 228.
- 55 - السبعة في القراءات، ص 392.
- وانظر: إعراب القراءات السبع وعللها، ج 1، ص 296. والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها، مكّي بن أبي طالب، تحقيق الدكتور محي الدين رمضان، ط 5، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1418هـ-1997م، ج 1، ص 296. والتيسير الداني، ص 143. والنشر في القراءات العشر، ج 2، ص 311.
- 56 - الحجّة في القراءات السبع، ص 224.
- وانظر: القراءات السبع وعللها، ج 1، ص 396. ومشكل إعراب القرآن، ص 418. والكشاف، ج 3، ص 209. والتبيان في إعراب القرآن، ج 2، ص 849.
- 57 - مشكل إعراب القرآن، ص 418.
- 58 - تفسير البحر المحيط، ج 6، ص 124.
- وانظر: إعراب القرآن، النحاس، ج 2، ص 459. وإعراب القراءات السبع وعللها، ج 1، ص 396. والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها، ج 1، ص 63. ومشكل إعراب القرآن، ص 418.
- 59 - مشكل إعراب القرآن، ص 418.
- 60 - البيان في غريب إعراب القرآن، ج 2، ص 89.
- 61 - تفسير البحر المحيط، ج 6، ص 124.
- 62 - الكشاف، ج 3، ص 209.

- 63- الكهف: 88.
- 64- معاني القرآن، الفراء، ج2، ص159.
- 65- يوسف: 109.
- 66- البينة: 5.
- 67- جامع البيان، ج8، ص275، 276.
- 68- السبعة في القراءات، ابن مجاهد، ص398.
- وانظر: إعراب القرآن، النحاس، ج2، ص471. وحجة القراءات، أبو زرعة، ص430. والتيسير، الداني، ص145.
- والنشر في القراءات العشر، ج2، ص315.
- 69- الحجة في القراءات السبع، ص230
- وانظر: حجة القراءات، ص430. ومشكل إعراب القرآن، ص422. والجامع لأحكام القرآن، مج6، ج11، ص36.
- 70- حجة القراءات، ص430.
- 71- إعراب القرآن، النحاس، ج2، ص471.
- وانظر: مشكل إعراب القرآن، ص422. والجامع لأحكام القرآن، مج6، ج11، ص36.
- 72- الكهف: 102.
- 73- معاني القرآن، الفراء، ج2، ص160، 161.
- 74- إملأ ما من به الرحمن، ص357.
- وانظر: التبيان في إعراب القرآن، ج2، ص862، 863.
- 75- الكشاف، ج3، ص221.
- وانظر: تفسير البحر المحیط، ج6، ص157.
- 76- المحتسب: ابن جنبي، ج2، ص34
- وانظر: الكشاف، ج3، ص221. وتفسير البحر المحیط، ج6، ص157.
- 77- الكشاف، ج3، ص221.
- 78- تفسير البحر المحیط، ج6، ص157.
- 79- غاية النهاية في طبقات القراء، ابن الجزري، عُنِي بنشره، ج، براجستراسرا (G.Bergstrasser)، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1352هـ-1993م، ص371.